الجمهورية التونسية
مجلس المنافسة
الملف عدد 162587

الملف: استشاري
الموضوع: تحرير أسعار الجعة على مستوى الإنتاج
القطاع: الصناعات الغذائية - الجعة

رأي حول تحرير أسعار الجعة على مستوى الانتاج وانعكاسات عملية التحرير على أسعار البيع للعموم

إنّ مجلس المنافسة،

بعد الاطّلاع على مكتوب وزير التجارة المرسّم بكتابة المجلس بتاريخ 29 جانفي 2016 تحت عدد 162587 والمتضمّن طلب رأي مجلس المنافسة حول إمكانية تحرير أسعار الجعة على مستوى الانتاج وانعكاسات عملية التحرير على أسعار البيع للعموم.

وبعد الإطّلاع على القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 المتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار.

وعلى الأمر عدد 370 لسنة 2006 المؤرّخ في 3 فيفري 2006 المتعلّق بضبط إجراءات وصيغ الاستشارة الوجوبيّة لمجلس المنافسة حول مشاريع النّصوص التّرتيبيّة.

وعلى الأمر عدد 477 لسنة 2006 المؤرّخ في 15 فيفري 2006 المتعلّق بضبط التّنظيم الإداري والمالي وسير أعمال مجلس المنافسة.

وبعد الإطّلاع على ما يفيد استدعاء أعضاء الجلسة العامة وفق الصّيغ القانونيّة لجلسة يوم الخميس 21 أفريل 2016.

وبعد التأكّد من توفّر النّصاب القانوني.

وبعد الاستماع إلى المقرّر السيّد الحبيب الصيد في تلاوة تقريره الكتابي.

وبعد المداولة استقرّ رأي الجلسة العامة لمجلس المنافسة على ما يلي:

I. تقديـــم الملـف

عملا بمقتضيات الفصل 11 من القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 والمتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار طلب السيّد وزير التجارة من المجلس إبداء رأيه حول إمكانية تحرير أسعار الجعة على مستوى الانتاج وانعكاسات عملية التحرير على أسعار البيع للعموم.

1. الإطار العام للاستشارة

على إثر صدور الأمر الحكومي عدد 1768 لسنة 2015 المؤرخ في 10 نوفمبر 2015 المتعلّق بجباية المنتاجات المدرجة بالأعداد 22-03 إلى 22-08 من تعريفة المعاليم الديوانية والذي غيّر طرق احتساب معلوم الاستهلاك الموظف على الجعة وعلى بعض أنواع الخمور تمّت ملاحظة ارتفاع في أسعار بيع بعض أنواع الخمور والجعّة باعتبار ارتفاع كلفة إنتاجها.

وقد انجرّ عن تطبيق المعاليم الجديدة انخفاض في سعر القوارير ذات سعة 32 صل مقابل ارتفاع أسعار العلب سعة 24 صل ما أدى إلى اضطراب في طلب مادة الجعة وتوجهه نحو الجعة المعبئة في القوارير وهو ما يستوجب تأقلم المنتجين مع تغيير هيكلة الطلب نظرا لكون التجهيزات الحالية لا تسمح بالاستجابة للتغيرات الحاصلة في سوق الانتاج.وعلى ضوء هذه المستجدات تقدمت المهنة بطلب لتحرير أسعار الجعة عند الانتاج.

2. الإطار التّشريعي والتّرتيبي المنظّم لإنتاج الجعة

وتخضع أسعار مادة الجعّة إلى عدد من النصوص التشريعية والترتيبية الجاري بها العمل من اهمها:

- القانون عدد 2 لسنة 1987 المؤرخ في 6 فيفري 1987 المتعلق بالمصادقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بالنظام الموحد لتعيين البضائع وترميزها.
- القانون عدد 62 لسنة 1988 المؤرخ في 2 جوان 1988 المتعلق بمراجعة نظام المعلوم على الإستهلاك وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته، وخاصة القانون عدد 7 لسنة 2011 المؤرخ في 31 ديسمبر 2011 المتعلق بقانون المالية لسنة 2012.
- مجلة الأداء على القيمة المضافة الصادرة بالقانون عدد 61 لسنة 1988 المؤرخ في 2 جوان 1988، كما تم تنقيحها وإتمامها بالنصوص اللاحقة وخاصة منها القانون عدد 1 لسنة 2012 المؤرخ في 16 ماي 2012 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2012.
- القانون عدد 145 لسنة 1988 المؤرخ في 31 ديسمبر 1988 المتعلق بقانون المالية لسنة 1989 وخاصة الفصل 86 منه.
- التعريفة الجديدة للمعاليم الديوانية عند التوريد الصادرة بموجب القانون عدد 113 لسنة 1989 المؤرخ في 30 ديسمبر 1989 كما تم تنقيحها وإتمامها بالنصوص اللاحقة وخاصة منها القانون عدد 1 لسنة 2012 المؤرخ في 16 ماي 2012 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2012.
- الأمر عدد 1368 لسنة 1997 مؤرخ في 24 جويلية 1997 يتعلق بجباية المنتوجات المدرجة بالأعداد 03 - 22 إلى 08 - 22 من تعريفة المعاليم الديوانية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته، وخاصة الأمر الحكومي عدد 1768 لسنة 2015

المؤرخ في 10 نوفمبر 2015 المتعلّق بجباية المنتاجات المدرجة بالأعداد 22-03 إلى 22-08 من تعريفة المعاليم الديوانية.

- ☒ الأمر عدد 1996 لسنة 1991 المؤرّخ في 23 ديسمبر 1991 والمتعلّق بالمواد والمنتوجات والخدمات المستثناة من نظام حريّة الأسعار وطرق تأطيرها كما تم تنقيحه بالأمر عدد 59 لسنة 1993 المؤرخ في 11 جانفي 1993 و الأمر عدد 1142 لسنة 1995 المؤرخ في 28 جوان 1995.

II. دراسة سوق تصنيع الجعّة

الجعة هو مشروب كحولي يُصنَع بحلمهة النشا وتخمير السكر الناتج عن العمليَّة. عادةً ما يُصنَع النشا وإنزيمات الحلمهة المستعملة في صناعة الجعة من حبوبٍ ممزوجة بالملت، ومن أهم أنواع الحبوب المستعملة لهذا الغرض الشعير والقمح. تنكه معظم أنواع الجعة بعد صناعتها بأزهار نبات الجنجل، حيث تضيف للمشروب طعماً مُرَّاً وتؤدِّي عمل المادة الحافظة، ويُمكن أن تستعمل عوضاً عنها منكهات أخرى من أعشابٍ أو ثمار فاكهة. يتمُّ تخمير الجعة بعد ذلك لإكسابها كربنةً طبيعيَّة، لتكتمل عمليَّة صناعة الجعة .

والجعة هي المشروب الكحولي الأكثر شعبيَّة على مستوى العالم،وثالث أكثر مشروبٍ يُستَهلك على الأرض بعد الماء والشاي .يعتقد بعض الباحثين كذلك أنَّها أول مشروب مُخمَّر صنع في التاريخ.

وعلى المستوى الوطني كشف التقرير الصادر عن منظمّة الصحّة العالميّة في سنة 2014 والذي رصد نسق استهلاك الجعّة والخمور في مختلف دول العالم، تصدّر تونس للدول العربيّة بمعدلّ استهلاك سنويّ تجاوز 26 لترا للفرد الواحد[1]، متفوّقةً بذلك على دول أوروبيّة كفرنسا وألمانيا وإيطاليا، لكن هاته النسبة تنزل إلى 3 لتر للفرد إذا ما أخذنا بعين الاعتبار عدد السكان الجملي بالبلاد التونسية. كما أظهرت الإحصائيات أنّ 68%من المستهلكين يفضلون الجعّة، بينما يفضل 28% منهم الخمور في حين يفضل 4%فقط المشروبات الكحولية والروحية القوية.

وتعمل بتونس شركتان لتصنيع الجعّة وهما:

- شركة صنع المشروبات بتونسSFBT والناشطة بالسوق التونسية منذ سنة 1925 وتهيمن الشركة على قطاع الجعة في البلاد من خلال ماركتها التاريخية سلتيا SELTIA كما تقوم بتصنيع الجعة الحاملة للعلامات التجارية باكس Beck's (علامة ألمانية) و لووينبرو Löwenbräu (علامة ألمانية) وستيلا Stella (علامة بلجيكية).وتقوم الشركة بإنتاج جعتها بمصنعها القائم باب سعدون بالعاصمة.
- الشركة الجديدة للجعة SONOBRAوهي شركة حديثة العهد تنشط بتونس منذ سنة 2008 كفرع تابع للمجمع العالمي الهولندي هينيكان Heineken و تنتج العلامة الشهيرة هينيكان (علامة هولندية) إضافة إلى العلامة التجارية قولدن برو Golden Brau(علامة رومانية) والعلامة التجارية أمستال Amestal (علامة هولندية) والعلامة التونسية الثانية بربر Berber وذلك بمصنعها المنتصب بجهة قرنبالية بولاية نابل.

[1] - حسب منهجية منظمة الصحّة العالميّة يقع احتساب هذا المؤشر بقسمة الكمية المستهلكة سنويا من الجعة والخمور على عدد المستهلكين لها.

وتشير إحصاءات وزارة التجارة التونسيّة إلى أنّ معدّل إنتاج الجعّة في تونس بلغ 180 مليون قارورة سنويّاً. ومن حيث الكميات المنتجة بحسب الألف هيكتولتر تقدر الكميات المنتجة ن قبل الشركتين الناشطتين بالسوق بحوالي 646 ألف هيكتولتر محققة نسبة نمو بـ19.4% مقارنة بسنة 2014. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة النمو المتوسطة خلال الثماني سنوات الأخيرة بلغت 4.1% ويعود تدني هذه النسبة إلى نسبة النمو السلبية والتي قدرت بـ28.9% حيث أنّ نسبة النمو السنوية وإذا ما استثنينا سنة 2011 تفوق بكثير النسبة المتوسطة.

ويمكن إرجاع الهبوط الحاد في انتاج الجعة خلال سنة 2013 إلى تراجع كبير في الطلب على هذا المشروب الراجع أساسا إلى الارتفاع الكبير في أسعار الجعة الناتج أساسا عن الترفيع في المعلوم على الاستهلاك الذي جاء به الأمر عدد 929 المؤرخ في 4 فيفري 2013 المتعلّق بجباية المنتوجات المدرجة بالأعداد 22.03 إلى 22.08 من تعريفة المعاليم الديوانية.

الوحدة 1000 هيكتولتر

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
شركة صنع المشروبات بتونسSFBT	488	447	469	470	510	381	390	454
الشركة الجديدة للجعة SONOBRA	20	95	117	117	151	89	151	192
المجموع	508	542	586	587	661	470	541	646
النمو السنوي	-	%6.7	%8.1	%0.1	%12.6	%-28.9	%15.1	%19.4

الجدول عدد 1. تطور انتاج الجعة بتونس خلال الفترة 2008- 2015.

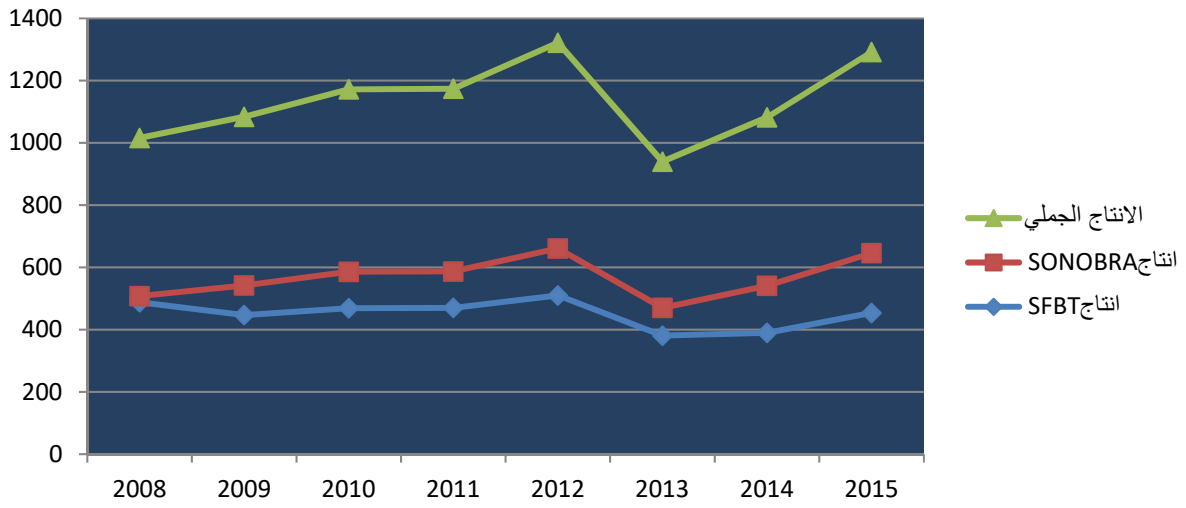

الرسم البياني عدد 1. تطور انتاج الجعة بتونس خلال الفترة 2008- 2015.

وبالنظر إلى الجدول الإحصائي أعلاه يتبين أن نصيب الشركة الجديدة للجعة SONOBRA ما فتئ يرتفع من سنة إلى اخرى واستطاعت سنة 2015 الهيمنة على قرابة 30%

من السوق المرجعية مع معدل نصيب عام في حدود 18.8% من السوق خلال السنوات الثماني من نشاط الشركة.

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
شركة صنع المشروبات بتونسSFBT	% 96.1	%82.5	%80	%80	%77.2	%81.1	%72.1	%70.3
الشركة الجديدة للجعة SONOBRA	%3.9	%17.5	%20	%20	%22.8	%18.9	%17.9	%29.7
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

الجدول عدد 2. تطور الحصص السوقية بسوق انتاج الجعة بتونس خلال الفترة 2008- 2015.

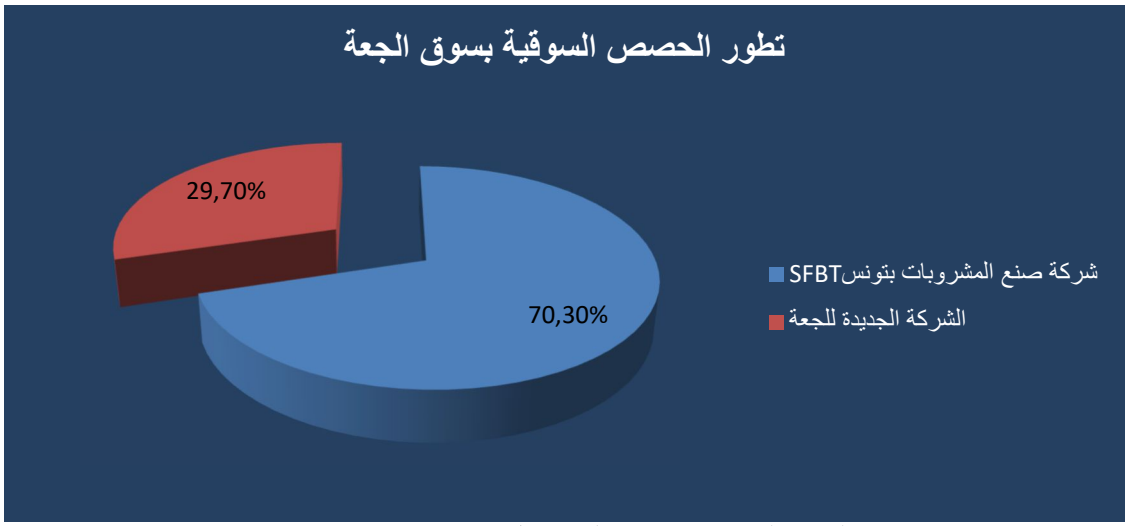

الرسم البياني عدد 2. الحصة السوقية بسوق انتاج الجعة خلال سنة 2015.

و أما على صعيد التشغيل، فتشغّل صناعة الجعّة والخمور في تونس نحو 100 ألف مواطن بصفة مباشرة أو غير مباشرة، سواء في مصانع الإنتاج أو الضيعات الفلاحيّة أو في الحانات والمطاعم، بالإضافة إلى نقاط البيع وأعوان التوزيع.

وتخضع أسعار مادة الجعّة إلى نظام المصادقة الإدارية في مرحلة الإنتاج عملا بأحكام الأمر عدد 1996 لسنة 1991 المؤرّخ في 23 ديسمبر 1991 والمتعلّق بالمواد والمنتوجات والخدمات المستثناة من نظام حريّة الأسعار وطرق تأطيرها كما تم تنقيحه بالأمر عدد 59 لسنة 1993 المؤرخ في 11 جانفي 1993 و الأمر عدد 1142 لسنة 1995 المؤرخ في 28 جوان 1995.

وأما على مستوى مراحل التوزيع فقد حددت هوامش الربح بمقتضى قرار وزير الاقتصاد الوطني المؤرخ في 5 سبتمبر 1972 بـ20% كنسبة النوعية الجملية "taux de marque globale" يقع التخفيض فيها إلى حدود 12% في حالة وجود تاجر تفصيل.

وتخضع الجعة أساسا إلى المعلوم على القيمة المضافة المحدد بـ18% ومعلوم الاستهلاك والذي يقدر بـ 18 مليم على الصنتيلتر وذلك بموجب الأمر الحكومي عدد 1768 المؤرخ في 10 نوفمبر 2015 المتعلّق بجباية المنتوجات المدرجة بالأعداد 22.03 إلى 22.08 من تعريفة المعاليم الديوانية. وقد جاء هذا الأمر ليعوض المعاليم الموظفة بعنوان معلوم الاستهلاك الواردة بالأمر عدد 929 المؤرخ في 4 فيفري 2013 المتعلّق بجباية المنتوجات المدرجة بالأعداد 22.03 إلى 22.08 من تعريفة المعاليم الديوانية .وقد انجرّ عن بدء العمل به تغير هام على مستوى المعلوم المستوجب فبعد أن كان المعلوم محدد بقيمة ثابتة حسب سعة علبة الجعة أصبح على شكل نسب حسب سعة العلبة فكانت النتيجة أن انخفض المعلوم الموظف على العلب ذات السعة الأكبر من 32 صل وارتفع على العلب ذات سعة المساوية أو الأقل من 25صل كما يبرزه الجدول أسفله.

	المعلوم على الاستهلاك بموجب الأمر عدد 929 لسنة 2013 بالمليم	المعلوم على الاستهلاك بموجب الأمر عدد 1768 لسنة 2015 بالمليم
علبة سعتها دون 0.250 لتر	270	450 -430
علبة سعتها بين 0.250لتر و0.320لتر	730	576≤ ...≥ 450
قارورة سعتها تقل عن أو تساوي 0.320 لتر	730	≤576
قارورة أو علبة سعتها بين 0.321 لتر و0.400 لتر	870	720≤ ...≥576
قارورة أو علبة سعتها بين 0.401 لتر و0.500 لتر	1020	900≤ ...≥720
قارورة أو علبة سعتها بين 0.501 لتر و0.660 لتر	1140	1188≤ ...≥900
قارورة أو علبة سعتها بين 0.661 لتر ولتر واحد	2040	1800≤ ...≥1188
جعة معدة بالضغط ومصنفة	1330	...
جعة صبّة مصنفة	1040	...

الجدول عدد 3. تطور المعاليم الموظفة على الجعة المصنفة بعد صدور الأمر عدد 1768 لسنة 2015.

كما كان من نتائج التغييرات التي أدخلها الأمر عدد 1768 لسنة 2015 التخفيض من معلوم الاستهلاك الموظفة على المواد الكحولية الفاخرة والمقطرة المدرجة تحت التعريفة الديوانية22.08 كالتالي:

	المعلوم الموظف بموجب الأمر عدد 1368 لسنة 1997	المعلوم الموظف بموجب الأمر عدد 1768 لسنة 2015
شروبات روحية متحصل عليها بالتقطير	% 683	%50
لوسكي والكونياك والفودكا والجين وغيرها من المشروبات الرفيعة	% 648	%50

الباستيس والريكار والأنيزات والتيبارين	% 597	%50

الجدول عدد 4. تطور المعاليم الموظفة على المواد الكحولية الفاخرة والمقطرة بعد صدور الأمر عدد 1768 لسنة 2015.

وعلى ضوء هذه التغييرات ووفق الغرفة النقابية لمصنعي المشروبات الكحولية فقد تراجع استهلاك المواطن التونسي للجعة والنبيذ بشكل حاد منذ شهر ديسمبر 2015.ويعود سبب تراجع استهلاك المواطن التونسي لهذه المواد، إلى النظام الجبائي للمشروبات الكحولية الوارد بقانون المالية لسنة 2016، والذي تقرر على إثره التخفيض في نسبة الضريبة على أسعار الخمور الفاخرة والمقطرة كالوسكي والجين والفودكا بنسبة تصل إلى 50 %، في حين ارتفعت نسبة الضريبة على المشروبات الكحولية الخفيفة كالجعة إلى 130% خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

ووفق نفس المصدر فقد انعكست هذه الإجراءات الجبائية على مصنعي المواد الكحولية الخفيفة بشكل خطير، مما قد يهدد وجودهم، إذ تراجعت نسبة إنتاج الشركة الهولندية هينيكان "Heineken" في شهر جانفي 2016، إلى نحو 60 %، كما انخفضت نسبة انتاج الشركة التونسية لصنع المشروبات إلى 25 %، ناهيك عن انخفاض استهلاك النبيذ بـ22 %.

وتشير الإحصائيات الخاصة بالشركة التونسية لصنع المشروبات كما يظهرها الجدول أسفله إلى تراجع كبير نسبيا في مبيعات الجعة عموما وخصوصا تلك المعلبة في علب معدنية وذلك منذ شهر ديسمبر 2015 أي بعد صدور الأمر عدد 1768 لسنة 2015 التخفيض من معلوم الاستهلاك الموظفة على المواد الكحولية الفاخرة والمقطرة المدرجة تحت التعريفة الديوانية.22.08. وبغت نسبة التراجع 16% خلال شهر ديسمبر 2015 و13% خلال شهر جانفي 2016.

الوحدة هيكتولتر

	أكتوبر		نوفمبر		ديسمبر		جانفي	
	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2015	2016
	قواريـــــر							
سيلتيا باكس	448537	442679	405495	380957	428486	542833	375206	495442
	44653	65383	31479	52356	65002	65915	47943	44907
	علب معدنية							
سلتيا 24 صل	1784774	1695583	1574694	1463988	1687296	1208320	1421825	1067558
باكس 24 صل	43602	77779	11910	73441	62982	69931	43613	34511
المجموع	2321566	2281424	2023578	1970712	2243766	1886999	1888587	1642418
نسبة النمو		%1.7-		%2.6-		%15.9-		%13-

الجدول عدد 5 . تطور استهلاك الجعة بعد صدور الأمر عدد 1768 لسنة 2015 بالنسبة للشركة التونسية للمشروبات SFBT.

ولعل ما يتأكد كذلك من الجدول أعلاه هو تغيّر هيكلة الطلب والذي على إثر مراجعة معلوم الاستهلاك التي أنتجها الأمر عدد 1768 لسنة 2015 توجه قسط منه نحو استهلاك الجعة المعبئة في قوارير التي شهدت أثمانها انخفاضا مقابل ارتفاع في اثمان الجعة المعبئة في علب معدنية.

وقد طرح هذا التغير المفاجئ في هيكلة الطلب مشاكل تقنية للمصنّعين حيث أنّهما أصبحا يشغلان خطوط إنتاج الجعة المعبئة في القوارير بالطاقة القصوى في حين اضطرا إلى التخفيض في طاقة خطوط إنتاج الجعة المعلبة في علب معدنية لاسيما و أنّ الجعة تعتبر من المواد التي لا تحتمل التخزين لمدة طويلة وتحتاج إلى ظروف تخزين خاصة. كما

أنّ الترفيع في طاقة الانتاج من الجعة المعبئة في قوارير يحتاج إلى استثمارات ضخمة فمثلا تركيز خط انتاج جديد يكلف ما يقدر بـ25 مليون دينار.

III. حول إمكانية تحرير أسعار الجعة عند مستوى الانتاج

أ. المبدأ : حريّة الأسعار.

نصّ الفصل 2 من القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 المتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار، على أنّه: "تحدّد أسعار المواد والمنتوجات والخدمات بكل حريّة باعتماد المنافسة الحرّة".

وقد كرّس هذا الفصل مبدأ حريّة تحديد الأسعار اعتمادا على دور آليّات السّوق في تكوّن الأسعار وفقا لقاعدة العرض والطّلب وباعتماد المنافسة الحرّة في السّوق.

ويندرج هذا المنحى التحريري للأسعار على مستوى الإنتاج ثمّ على مستوى التّوزيع (هوامش الربح) في إطار الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد التونسي خلال فترة نهاية الثمانينات.

وقد بلغ مستوى تحرير الأسعار حاليّا نسبة 87 % من المواد والمنتوجات والخدمات على مستوى الإنتاج، و80,5 % على مستوى التّوزيع، بعد أن كان في حدود 5 % قبل البدء بالإصلاحات.

ب. الإستثنـاء : التّحديد الدّائم أو الوقتي للأسعار.

رغم إقرار مبدأ حريّة الأسعار، فإن قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار أبقى على بعض الإستثناءات الدّائمة أو الوقتيّة، تتمثّل في :

- المواد والمنتوجات والخدمات الأساسية أو المتعلقة بقطاعات أو مناطق تكون فيها المنافسة بواسطة الأسعار محدودة إما بسبب حالة احتكار للسوق أو صعوبات متواصلة في التموين أو بفعل أحكام تشريعية أو ترتيبية. أن يقع تحديد قائمة هذه المواد والمنتوجات والخدمات بأمر حكومي وكذلك شروط وأساليب تحديد أسعار كلفتها وبيعها.
- بصفة وقتيّة لا تتجاوز مدّتها ستّة أشهر بعد تدخلّ الوزير المكلّف بالتجارة عن طريق اتخاذ قرار في تحديد أسعار المواد الحرّة تبرّرها حالة أزمة أو جائحة طبيعيّة أو ظروف استثنائية أو وضعيّة سوق حالتها غير العاديّة بارزة في قطاع معيّن وذلك بهدف مقاومة الزّيادة المشطّة في الأسعار.

ت. حول تحرير أسعار الجعّة

تخضع أسعار مادة الجعّة إلى نظام المصادقة الإدارية في مرحلة الإنتاج عملا بأحكام الأمر عدد 1996 لسنة 1991 المؤرّخ في 23 ديسمبر 1991 والمتعلّق بالمواد والمنتوجات والخدمات المستثناة من نظام حريّة الأسعار وطرق تأطيرها كما تم تنقيحه بالأمر عدد 59 لسنة 1993 المؤرخ في 11 جانفي 1993 و الأمر عدد 1142 لسنة 1995 المؤرخ في 28 جوان 1995.

وأما على مستوى مراحل التوزيع فقد حددت هوامش الربح بمقتضى قرار وزير الاقتصاد الوطني المؤرخ في 5 سبتمبر 1972 بـ20% كنسبة النوعية الجملية "taux de marque globale" يقع التخفيض فيها إلى حدود 12% في حالة وجود تاجر تفصيل.

وترتكز دراسة جدوى تحرير أسعار مادة ما بالأساس على التحقق من زوال أسباب إخضاع أسعارها لنظام المصادقة الإداريّة والمتمثلة بالأساس في:

1- توفّر الإنتاج بالقدر الكافي لتغطية حاجيات السوق المحليّة،
2- وتوفر المنافسة بالسّوق،
3- وعدم وجود حالة احتكار تحدّ من تفعيل آليّات السّوق وتحديد الأسعار بصفة طبيعيّة،
4- وعدم تمتّعها بدعم الدّولة المباشر أو غير المباشر.

و استنادا إلى دراسة السوق يتجه العمل على تحرير أسعار الجعة عند الإنتاج وذلك لأن:

1- المبدأ العام هو حرية الأسعار

حيث أن المبدأ العام هو حرية الأسعار كما ورد بالفصل الثاني القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار ولا يمكن أن يقع استثناء مادة ما من هذا المبدأ العام بصفة دائمة إذا كانت المواد والمنتوجات والخدمات الأساسية أو المتعلقة بقطاعات أو مناطق تكون فيها المنافسة بواسطة الأسعار محدودة إما بسبب حالة احتكار للسوق أو صعوبات متواصلة في التموين أو بفعل أحكام تشريعية أو ترتيبية أو بصفة وقتيّة لا تتجاوز مدّتها ستّة أشهر بعد تدخلّ الوزير المكلّف بالتجارة عن طريق اتخاذ قرار في تحديد أسعار المواد الحرّة تبرّرها حالة أزمة أو جائحة طبيعيّة أو ظروف استثنائية أو وضعيّة سوق حالتها غير العاديّة بارزة في قطاع معيّن وذلك بهدف مقاومة الزّيادة المشطّة في الأسعار.وهما الشرطان اللذان لا يتحققان في حالة الجعة خاصة بعد زوال وضعية المحتكر الوحيد التي كانت عليها الشركة التونسية للمشروبات SFBT منذ سنة 2008 تاريخ دخول الشركة الجديدة للجعة SONOBRA للنشاط بالسوق .

كما أنّه لا يستقيم مواصلة إخضاع أسعار الجعة إلى التأطير في حين أنّها تخضع في نفس الوقت إلى معاليم جبائية مجحفة وهو ما يؤثر على أسعارها نحو الارتفاع في حين أن الغاية الرئيسية المنشودة من التأطير هي المحافظة على استقرار الأسعار.

2- وفرة الإنتاج مقارنة بالطلب وامتلاك المنجيين لقدرة تصنيع كافية تمكن من امتصاص أي ارتفاع محتمل للطلب.

حيث يستنتج من دراسة السوق أنّ العرض بالسوق يمكنه تلبية الطلب الذي يبقى دائما دونه بالرغم من تطوره المستمر خلال السنوات الأخيرة علاوة على امتلاك المنتجين لقدرة محترمة لامتصاص أي ارتفاع للطلب عى الجعة بالنظر إلى طاقة الانتاجية لمصنعيهما إذ تمتلك مثلا الشركة التونسية للمشروبات ثلاثة خطوط لإنتاج الجعة المعبئة في العلب المعدنية تقدر بـ30000 ألف علبة تشتغل 24 /24 ساعة في حين تمكن الطاقة الإنتاجية القصوى للجعة المعبئة في علب 24 صل للشركة الجديدة للمشروبات من إنتاج 30000 ألف هيكتولتر.

كما تجدر الإشارة إلى وجود تنوع كبير في العرض من حيث العلامات التجارية المروّجة والبالغ عددها ثماني علامات تجارية ومن حيث السعة (24 صل، 25 صل، 32 صل، 65 صل...) و من حيث نوعية العلب(قوارير قابلة للاسترجاع او غير قابلة للاسترجاع علب معدنية) ومن حيث نسبة تركز الكحول (خفيفة أو قوية التركيز)ومن حيث المذاق (سمراء وبيضاء).

3- سوق انتاج الجعة هي سوق تنافسية بامتياز

على الرغم من أنّ سوق صناعة الجعة تعدّ سوقا شديدة التركز إذ تكيف على أنّها من أسواق الاحتكار الثنائي حيث تنشط شركتان فقط بها فإنّها تعتبر سوقا تنافسية إلى حد كبير ذلك أنّ كلتا الشركتان تنتهجان سياسة تنافسية حادة معتمدتان في ذلك على المنتوج المعروض بالسوق وعلى الأسعار.فمن الناحية الأولى تسعى كلتا الشركتين ّإلى المنافسة عبر تنويع العرض بطرح ماركات جديدة من الجعة وبإدخال علامات أجنبية جديدة إلى السوق التونسية وبالتنويع في أصناف الجعة المعروضة من حيث نسبة تركيز الكحول (خفيفة التركيز بين 3.5% و5% وقوية تصل فيها نسبة التركيز إلى 6.9%)ومن حيث خصائص تركيباتها الغذائية ومذاقها (من مذاق الشعير ومذاق الفواكه)وحجم القوارير والعلب المعدنية(حجم 24 صل و25 صل 32 صل والبرميل ذو 5 لتر...).

ويعتبر المتابعون أنّ السوق التونسية - بعد اضمحلال حالة هيمنة المحتكر الوحيد - تشهد الآن "حرب الجعة"إذ ما فتئ كل من المتنافسين يتناوبان ويتسابقان على إطلاق أنواع أو أصناف جديدة من الجعة خاصة في ظلّ اعتماد المتصنّع الحديث الشركة الجديدة لل للجعة SONOBRA على سياسة تجارية وتسويقة حادة تعتمد على الإشهار بنقاط البيع والدعم المالي للعدد من الأحداث و التخفيضات والخصومات لافتاك نصيب من السوق التي كانت بيد المصنع التاريخي الشركة التونسية للمشروبات SFBT. ولعّل أبرز مثال على ذلك أنّه وعلى إثر إطلاق الشركة الجديدة للجعة سنة 2012 لمنتوجها الجديد بربر berber والتي تعتبر الجعة الثانية المروجة بالسوق التونسية 100% وذلك بسعر 1100 مليم أي بسعر أقل بـ200 مليم من منافستها الرئيسية سلتياseltia المروجة من قبل منافستها الشركة التونسية للمشروبات SFBT قامت هاته الأخيرة وبعد فترة وجيزة بإطلاق منتوج جديد Stella Gold ستيلا الذهبية بسعر 890 مليم فقط.ومن الأمثلة الأخرى التي يمكن سياقها كذلك هو أنّه وعلى إثر إطلاق نشاط الشركة الجديدة للجعة SONOBRAسنة 2008 وإطلاقها للعلامة الشهيرة هينيكان Heineken بالسوق التونسية قامت الشركة التونسية للمشروبات SFBT بإمضاء اتفاقية شراكة مع المجمع العالمي البرازيلي البلجيكي إن بيف InBev لإنتاج الماركة الألمانية الأكثر تسويقا عالميا باكس Beck's.

وعليه يستنتج أنّ وضعية المنافسة الحالية بالسوق لا تمكنّ على الأغلب من خلق وضعية اتفاق ضمني أو مكتوب بالسوق للترفيع في أسعار الجعة أو على أقل تقدير المحافظة على نفس المستوى من الأسعار أو الجنح إلى وضعيات المضاربة الاحتكارية بالسوق عن طريق ادخال اضطراب في الكميات المسوقة أو تقاسم جغرافي للأسواق خاصّة وأنّ مراكز انتاج كلا الشركتان تقع في نفس المنطقة ولا يبعدان عن بعضهما سوى 60 كلم .

والجدير بالملاحظة أنّ تركزّ مصنعا الشركتان المتنافستان بالشمال يعتبر منطقيا اعتبارا لعامل القرب من مناطق إنتاج الشعير بالشمال الغربي والشرقي والعنب المتركزة

بولاية نابل بنسبة تفوق 80% و القرب من مناطق الاستهلاك ذات الكثافة السكانية والقدرة الشرائية العالية وأهم المناطق السياحية بتونس العاصمة ونابل- الحمامات وجهة الساحل.

4- فرضية ضعيفة للترفيع في الأسعار عند الإنتاج

وفي نفس السياق تعتبر فرضية الترفيع في الأسعار غير واردة للأسباب التالية:

- أولا لارتفاع المعاليم الموظفة على مادة الجعة وبالتالي فإنّ أيّة نية للترفيع في أسعارها سوف تنتج زيادة مضاعفة.
- ثانيا نظرا لأنّ أي ارتفاع ستشهده سينعكس سلبا على الطلب الحساس جدا لارتفاع الأسعار وهي الوضعية التي يشتكي منها الآن المنتجان رغم أنّ الزيادة الملاحظة حاليا خارجة عن إرادتهما بل هي نتاج الترفيع في المعاليم الموظفة على الجعة سنة 2015 بموجب الأمر عدد 1768 المؤرخ في 10 نوفمبر 2015 المتعلّق بجباية المنتوجات المدرجة بالأعداد 22.03 إلى 22.08 من تعريفة المعاليم الديوانية.
- ثالثا أنّه من شأن انتهاج مثل هاته السياسة أن يوجه الطلب نحو منتوجات كحولية أخرى منافسة وبديلة "substituable" أسعارها محرّرة وتنحوا نحو الانخفاض التدريجي كالخمور والمواد الروحية والكحولية القويّة.

وبالنظر إلى تركيبة سعر بيع الجعة عند الانتاج كما يبرزها الجدول أسفله يمثّل تحرير الأسعار على مستوى الإنتاج تحفيز للمصنّعين على التّرفيع في إنتاجهما في حدود طاقة إنتاجهما القصوى للضّغط على التّكاليف القارة للإنتاج وتقديم أسعار أكثر تنافسيّة خاصة مع التراجع الكبير في نسق الطلب الذي خلفه ارتفاع أسعار الجعة بعد صدور الأمر الحكومي المذكور أعلاه.

سعر البيع	%100
مواد أولية والتعليب واللّف الخارجي	%33
المواد المكمّلة	%9
الطاقة	%6
اليد العاملة المباشرة وغير المباشرة	%16
الاستهلاكات	%8
مصاريف تصنيع أخرى	%3
السعر عند الإنتاج	%75
هامش الربح	%25

الجدول عدد 6. متوسط تركيبة سعر بيع الجعة عند الإنتاج.

ومن شأن تحرير الأسعار على مستوى الإنتاج أن يحفّز نظريّا المصنعين على الضّغط على هوامش الرّبح والمحددة بـ25%، موزع بين 15% مصاريف عامة و10%هامش ربح صافي، وتنمية مبيعاتهم باعتبار أن الطلب عموما هو طلب متنامي.

5- عدم انتفاع أسعار الجعة بدعم مباشر أو غير مباشر من قبل الدولة

لا يطرح تحرير أسعار إنتاج الجعة إشكالا من ناحية أنّها لا تحظى بدعم مباشر أو غير مباشر من قبل خزينة الدولة وهي كذلك لا تعد من قبيل المواد الاستهلاكية الأساسية كالخبز والفرينة والمعجنات والزيوت....علاوة على أنّ استهلاكها يبقى محصورا بفئة محدودة من السكان حيث تقدر منظمة الصحة العالمية أنّ عدد مستهلكي الخمور من التونسيين بحوالي مليون و سبعمائة ألف أي ما يعادل تقريبا 17% من عدد السكان.

6- الأسعار محررة عند التوزيع

هنا يطرح التساؤل حول جدوى من تأطير الأسعار عند الإنتاج في حين أنها محررة عند التوزيع . وإذا ما نظرنا إلى هيكلة سعر الجعة يلاحظ ان هامش الموزع لا يقل عن 30% وهو هامش يرتفع جدا حسب نقاط بيع حيث أنه يكون ما بين 32% و40% عند نقاط البيع التابعة لتجار الجملة والمساحات الكبرى و يرتفع إلى ما بين 65%و1000% على مستوى الحانات والنزل والمطاعم.

7- أسعار المواد الكحولية المنافسة التي تعتبر مواد بديلة produit substituable هي أسعار حرّة

تعتبر الخمور والمواد الكحولية والروحية القوية موادا بديلة للجعة produit substituable إذ أن قابلية الاستبدال بينها عالية جدا ويتميز الطلب فيما بينها بالمرونة demande élastique حيث وبالرغم من اختلاف خصائصهما الغذائية خصوصا على مستوى التركيز الكحولي فإن المستهلك يمكنه الحصول على نفس المفعول والفائدة fonction d'utilité من خلال استهلاك الجعة أو الخمور أو المشروبات الكحولية القوية ويبقى عامل السعر هو العامل المرجح والمحدد لاختيار المستهلك .

وحيث وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أولا كون أسعار الخمور والمشروبات الكحولية والروحية القوية هي أسعار محررّة عند جميع المستويات وثانيا تراجع أسعار هاته المواد الكحولية على إثر التخفيض في المعلوم على الاستهلاك الذي أقره الأمر عدد 1768 المؤرخ في 10 نوفمبر 2015 المتعلّق بجباية المنتوجات المدرجة بالأعداد 22.03 إلى 22.08 من تعريفة المعاليم الديوانية فإن المنافسة بين هاته المواد البديلة فيما بينها تعتبر غير متكافئة وغير عادلة وهو ما من شأنه توجيه الطلب نحو هاته الأخيرة على حساب الجعة ما يشكل ضررا كبيرا للمصنعين.

8- انفتاح السوق على المنافسة الخارجية ما يشكله من تهديد لصناعة الجعة الوطنية

ما لاشك فيه أنّ ارتفاع سعر الجعة الوطنية من جهة وتأطير أسعارها من جهة أخرى يشكل عائقا هاما للمنافسة أمام الجعة الموردة الأقل سعرا وخاصة وأنّ التوريد يخضع حاليا لرخصة في التوريد عن الوزير المكلف بالتجارة والتي تحصل غلى الآن الفضاء التجاري ماقرو MAGROS والمنتظر تحريره عند استكمال الاتفاق الحرّ بين تونس والاتحاد الأوروبي.

IV. حول انعكاس تحرير سعر انتاج الجعة على أسعار البيع للعموم

بناء على ما تقدم من دراسة فرضية ارتفاع أسعار إنتاج الجعة بعد تحريرها والتي توصلت إلى عدم قيام هاته الفرضية ونظرا لأنّ توزيع الجعة يشهد تدخّل النّاقلين وهي

خدمات أسعارها حرّة و إذا ما أخذنا بعين الاعتبار لحرية تحديد أسعار البيع للمستهلك الحرّة فإنّه من المحتمل أن تنتج عملية تحرير أسعار الجعة عند الإنتاج انخفاضا في أسعارها بالنسبة للمستهلك خصوصا وأنّ السعر يعتبر أحد أهم الأعمدة التي تقوم عليها المنافسة بالسوق.

كما أنّ هامش الربح الكبير لتجار التوزيع كما يبيّنه الجدول أسفله يمكن من امتصاص أي ارتفاع محتمل في أسعار الجعة عند الإنتاج علاوة على أنّ اختيار سياسة منافسة تقوم على التخفيض في الأسعار من قبل المنتجين والموزعين واردة جدا وذلك للتأقلم مع تغير هيكلة الطلب واستعادة نسق نموه الطبيعي قبل صدور الامر عدد 1768 لسنة 2015 وحتى تبقى الجعة كأكثر المنتوجات الكحولية تنافسية وجذبا للمستهلك لعامل السعر الذي تتمتع به.

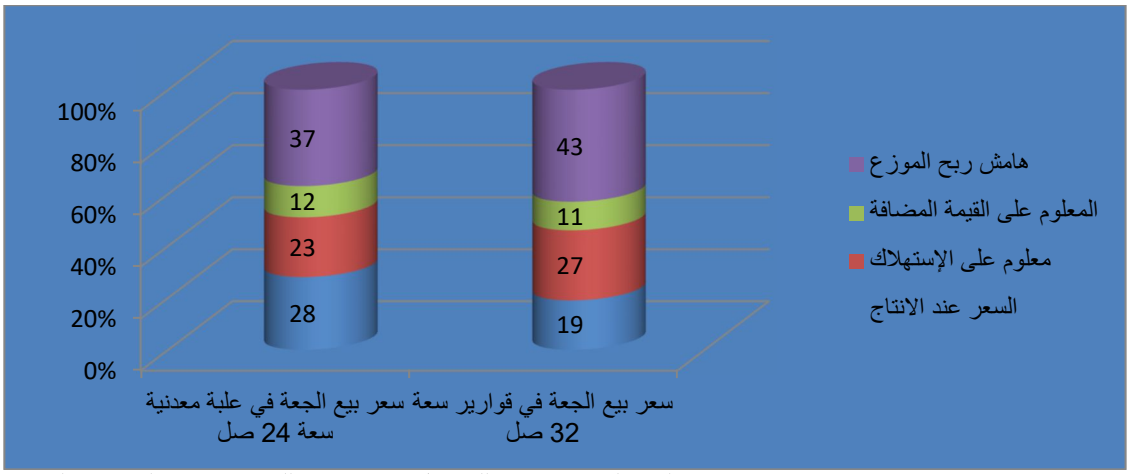

الرسم البياني عدد 3. متوسط تركيبة سعر البيع الجعة عند لاستهلك خلال سنة 2015 وذلك عند مستوى المساحات الكبرى وبائعي الجملة.

وتـأليفا على ما سبق يقترح تحرير أسعار الجعة على مستوى الإنتاج بما أنّه قد لا يفضي إلى تعطيل المنافسة بالسوق بل بالعكس فمن شأنّه أن يساهم تفعيل قواعد المنافسة خاصة عبر الضغط على الأسعار ما قد ينعكس إيجابا على أسعار البيع للعموم وذلك على أن يواكب هذا التحرير متابعة مستمرة لوضع المنافسة في السّوق وتدخّل الهيآت المختصّة كلّما تبيّن وجود خلل في مستوى تفعيل المنافسة.

وصدر هذا الرأي عن الجلسة العامّة لمجلس المنافسة بتاريخ 21 أفريل 2016 برئاسة السيّد الحبيب جاء بالله وعضويّة السيدات و السّادة سلوى بن والي و عماد الدرويش وفوزي بن عثمان وإيناس معطر حرم الوكيل وماجدة بن جعفر ومحمد بن فرج والهادي بن مراد.
وأمّن كتابة الجلسة السيّد نبيل السماتي.

الرّئيــس

الحبيب جاء بالله